

معيار المحاسبة الدولي 34

التقرير المالي الأولي

الهدف

الهدف من هذا المعيار هو تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي وتحديد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية. إن التقرير المالي الأولي الذي يُوفر في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليه يحسن قدرة المستثمرين، والدائنين، والآخرين على فهم قدرة المنشأة على أن تولد أرباح وتدفقات نقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها.

النطاق

1 لا يحدد هذا المعيار - بشكل ملزم - أي المنشآت ينبغي أن تُطالب بأن تنشر تقارير مالية أولية، أو بأي معدل تكرار تنشرها، أو مدى سرعة النشر بعد نهاية الفترة الأولية. بالرغم من ذلك، غالباً ما تطالب الحكومات، ومنظمو الأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية، والهيئات المحاسبية للمنشآت، التي تُداول - في سوق عامة - أوراقها المالية التي تمثل دين أو حقوق الملكية، بأن تنشر تقارير مالية أولية. ينطبق هذا المعيار إذا كانت المنشأة مطالبة أو اختارت أن تنشر تقريراً مالياً أولياً وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRSs). وتشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية المنشآت التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة على أن توفر التقارير المالية الأولية التي تتوافق مع مبادئ الإثبات، والقياس، والإفصاح المحددة في هذا المعيار. وبشكل محدد، تُشجع المنشآت التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة على:

(أ) أن توفر تقارير مالية أولية - على الأقل - اعتباراً من نهاية النصف الأول من سنتها المالية.

(ب) أن تجعل تقاريرها المالية الأولية متاحة في موعد لا يتجاوز 60 يوماً بعد نهاية الفترة الأولية.

2 يتم تقويم كل تقرير مالي، سنوي أو أولي، بذاته من حيث مدى توافقه مع المعايير الدولية للتقرير المالي. إن حقيقة أن المنشأة قد لا تكون وفرت تقارير مالية أولية خلال سنة مالية معينة أو قد تكون وفرت تقارير مالية أولية لا تلتزم بهذا المعيار، لا تمنع القوائم المالية السنوية للمنشأة من التوافق مع معايير المحاسبة الدولية إذا كانت بخلاف ذلك تعد متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.

3 إذا وُصف التقرير المالي الأولي لمنشأة ما بأنه يلتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي، فإنه يجب أن يكون ملتزماً بجميع متطلبات هذا المعيار. وتتطلب الفقرة 19 إفصاحات معينة في هذا الصدد.

التعريفات

4 تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:

الفترة الأولية هي فترة تقرير مالي أقصر من سنة مالية كاملة.

التقرير المالي الأولي يعني تقريراً مالياً يتضمن إما مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" (المنقح في 2007)، أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) وذلك لفترة أولية.

* حل مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي بدأ أعماله في 2001، محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

محتوى التقرير المالي الأولي

- 5 يعرف معيار المحاسبة الدولي 1 المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات التالية:
- (أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة.
- (ب) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة.
- (ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة.
- (د) قائمة التدفقات النقدية للفترة.
- (هـ) إيضاحات، تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.
- (هـ أ) معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة كما هو محدد في الفقرتين 38 و38أ من معيار المحاسبة الدولي 1.
- (و) قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تُعيد عرض بنود في قوائمها المالية بأثر رجعي، أو عندما تُصنف بنوداً في قوائمها المالية وفقاً للفقرات 40 – 40د من معيار المحاسبة الدولي 1.

ويمكن أن تستخدم المنشأة عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم المنشأة عنوان "قائمة الدخل الشامل" بدلاً عن "قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر".

- 6 لمراعاة اعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة ولتجنب تكرار معلومات تم التقرير عنها سابقاً، قد تُطالب المنشأة أو قد تختار أن توفر معلومات أقل في التواريخ الأولية بالمقارنة مع قوائمها المالية السنوية. ويعرف هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة. ويقصد من التقرير المالي الأولي أن يوفر تحديثاً لأخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية. ومن ثم، فهو يركز على الأنشطة، والأحداث، والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً.

- 7 لا يوجد في هذا المعيار ما يقصد منه أن يمنع المنشأة أو يثنيها عن نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي 1) في تقريرها المالي الأولي، وليس مجرد قوائم مالية مختصرة وإيضاحات توضيحية مختارة. ولا يمنع هذا المعيار المنشأة أو يثنيها عن تضمين القوائم المالية الأولية المختصرة أكثر من الحد الأدنى للبنود المستقلة أو الإيضاحات التوضيحية المختارة كما هو محدد في هذا المعيار. تنطبق إرشادات الإثبات والقياس في هذا المعيار - أيضاً - على القوائم المالية الكاملة لفترة أولية، وتشمل تلك القوائم جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار (بشكل محدد إفصاحات الإيضاح المختار الواردة في الفقرة 16أ) إضافة إلى تلك المطلوبة بموجب المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي الأولي

- 8 يجب أن يشمل التقرير المالي الأولي، كحد أدنى، المكونات التالية:
- (أ) قائمة مختصرة للمركز المالي.
- (ب) قائمة مختصرة أو قوائم مختصرة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- (ج) قائمة مختصرة للتغيرات في حقوق الملكية.
- (د) قائمة مختصرة للتدفقات النقدية.
- (هـ) إيضاحات توضيحية مختارة.
- 18 إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة، كما هو موضح في الفقرة 10أ من معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 2011)، فإنها تعرض معلومات أولية مختصرة من تلك القائمة.

شكل ومحتوى القوائم المالية الأولية

- 9 إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك القوائم مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 للمجموعة الكاملة من القوائم المالية.
- 10 إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة من القوائم المالية المختصرة في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن تشمل تلك القوائم، كحد أدنى، كلاً من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائمها المالية السنوية والإيضاحات التوضيحية المختارة كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار. كما يجب أن تُدرج بنوداً مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها سيجعل القوائم المالية الأولية المختصرة مضللة.
- 11 يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساس والمخفضة للفترة الأولية، في القائمة التي تعرض مكونات الربح أو الخسارة لتلك الفترة، عندما تكون المنشأة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم".²
- 11أ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة، كما هو موضح في الفقرة 10أ من معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 2011)، فإنها تعرض ربحية السهم الأساس والمخفضة في تلك القائمة.
- 12 يوفر معيار المحاسبة الدولي 1 (المُنقح في 2007) إرشادات لهيكل القوائم المالية. وتشرح إرشادات معيار المحاسبة الدولي 1 الطرق التي يمكن أن تعرض بها قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- 13 [حذفت]
- 14 إذا كانت أحدث القوائم المالية السنوية للمنشأة قوائم موحدة، فإن التقرير المالي الأولي يُعد على أساس التوحيد. ولا تُعد القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم متنسقة أو قابلة للمقارنة مع القوائم الموحدة الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي. إذا تضمن التقرير المالي السنوي للمنشأة القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم إضافة إلى القوائم المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج القوائم المنفصلة للمنشأة الأم في التقرير المالي الأولي للمنشأة.

الأحداث والمعاملات المهمة

- 15 يجب على المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحاً للأحداث والمعاملات التي تعد مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي للمنشأة وأدائها منذ نهاية آخر فترة تقرير سنوية. ويجب أن تؤدي المعلومات المُفصّل عنها فيما يتعلق بتلك الأحداث والمعاملات إلى تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في أحدث تقرير مالي سنوي.
- 15أ سوف يتمكن مستخدم التقرير المالي الأولي للمنشأة من الوصول إلى أحدث تقرير مالي سنوي لتلك المنشأة. وبناءً عليه، فليس من الضروري أن توفر الإيضاحات المرفقة بالتقرير المالي الأولي تحديثات غير مهمة - نسبياً - للمعلومات التي تم التقرير عنها في الإيضاحات الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي.
- 15ب فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التي سيكون الإفصاح عنها مطلوباً إذا كانت مهمة: وهذه القائمة ليست حصرية.
- (أ) تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس مثل ذلك التخفيض.
- (ب) إثبات خسارة من الهبوط في قيمة الأصول المالية، والعقارات، والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة والأصول الناتجة من العفود مع العملاء، والأصول الأخرى، وعكس خسارة الهبوط.
- (ج) عكس أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
- (د) اقتناء واستبعاد بنود العقارات، والآلات والمعدات.
- (هـ) إرتباطات لشراء عقارات، وآلات ومعدات.
- (و) تسويات قضائية.
- (ز) تصحيح أخطاء فترة سابقة.
- (ح) التغيرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة، وذلك سواء كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة.

² عدلت هذه الفقرة من قبل "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو 2008 لتوضيح نطاق معيار المحاسبة الدولي 34.

- (ط) أي تخلف عن سداد قرض أو إخلال باتفاقية قرض لم تتم معالجته في نهاية فترة التقرير أو قبلها.
- (ي) المعاملات مع الطرف ذي العلاقة.
- (ك) التحويلات بين مستويات سلسلة القيمة العادلة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.
- (ل) التغييرات في تصنيف الأصول المالية نتيجة تغير غرض أو استخدام تلك الأصول.
- (م) التغييرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.

15 ج توفر عدد من المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي إرشادات تتعلق بمتطلبات الإفصاح عن كثير من البنود الواردة بالفقرة 15ب. عندما يكون الحدث أو المعاملة مهماً لفهم التغييرات في المركز المالي وأداء المنشأة منذ آخر فترة تقرير سنوي، فينبغي أن يقدم التقرير المالي الأولي للمنشأة إيضاحاً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة المتضمنة في القوائم المالية لآخر فترة تقرير سنوية.

-16 [حذفت]

الإفصاحات الأخرى

16 أ بالإضافة إلى الإفصاح عن الأحداث والمعاملات المهمة وفقاً لما ورد بالفقرات 15-15ج، فإنه يجب على المنشأة أن تدرج المعلومات التالية، ضمن الإفصاحات المرفقة بقوائمها المالية الأولية أو أي مكان في التقرير المالي الأولي، يجب تقديم الإفصاحات التالية في القوائم المالية الأولية أو أن تدرج من خلال الإحالة بإشارات مرجعية في القوائم المالية الأولية لبعض القوائم الأخرى (مثل تعليقات الإدارة أو تقرير المخاطر) المتاح لمستخدمي القوائم المالية بنفس شروط القوائم المالية الأولية وفي نفس الوقت. إذا لم يكن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية الدخول للمعلومات المقدمة من خلال الإحالة بإشارات مرجعية بنفس الشروط وفي نفس الوقت فإن التقرير المالي غير مكتمل. ويجب عادة التقرير عن المعلومات على أساس من بداية السنة المالية حتى تاريخه.

- (أ) بيان بأنه أتبعت السياسات المحاسبية وطرق الحساب نفسها في القوائم المالية الأولية بالمقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية أو؛ إذا تم تغيير تلك السياسات والطرق، وصف لطبيعة وأثر التغيير.
- (ب) تعليقات توضيحية عن موسمية، أو دورية العمليات الأولية.
- (ج) طبيعة ومبلغ البنود المؤثرة على الأصول، أو الالتزامات، أو حقوق الملكية، أو صافي الدخل، أو التدفقات النقدية والتي تعد استثنائية بسبب طبيعتها، أو حجمها، أو حدوثها.
- (د) طبيعة ومبلغ التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات المالية السابقة.
- (هـ) إصدارات، وإعادة شراء وتسديدات أوراق مالية تمثل دين وأوراق مالية تمثل حقوق ملكية.
- (و) توزيعات الأرباح المدفوعة (مجمعة أو لكل سهم) - بشكل منفصل - للأسهم العادية والأسهم الأخرى.
- (ز) المعلومات القطاعية التالية (الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقرير المالي الأولي للمنشأة يكون مطلوباً فقط إذا كان المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" يتطلب من تلك المنشأة أن تفصح عن المعلومات القطاعية في قوائمها المالية السنوية):

- (1) الإيرادات من العملاء الخارجيين، إذا أدرجت في قياس ربح أو خسارة القطاع، التي تتم مراجعتها من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس أو بطريقة أخرى تُرفع - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس.
- (2) الإيرادات فيما بين القطاعات، إذا أدرجت في قياس ربح أو خسارة القطاع، التي تتم مراجعتها من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس أو بطريقة أخرى، تُرفع - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس.
- (3) قياس ربح، أو خسارة القطاع.
- (4) قياس مجموع الأصول والالتزامات لقطاع معين يتم التقرير عنه إذا كانت مثل هذه المبالغ تُرفع - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس وإذا كان هناك تغيراً ذا أهمية نسبية عن المبلغ المُفصح عنه في آخر قوائم مالية سنوية لذلك القطاع الذي يتم التقرير عنه.
- (5) وصف للاختلافات في أساس تحديد القطاعات، أو في أساس قياس ربح أو خسارة القطاع عن آخر قوائم مالية سنوية.

- (6) مطابقة مجموع قياسات ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها مع ربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف الضريبة (دخل الضريبة) والعمليات غير المستمرة. بالرغم من ذلك، إذا كانت المنشأة تخصص بنوداً مثل مصروف الضريبة (دخل الضريبة) على القطاعات التي يتم التقرير عنها، فإنه يمكن للمنشأة مطابقة مجموع قياسات ربح أو خسارة القطاعات مع الربح أو الخسارة بعد تلك البنود. ويجب تحديد وتوضيح بنود المطابقة ذات الأهمية النسبية - بشكل منفصل - في تلك المطابقة.
- (ح) الأحداث بعد الفترة الأولية والتي لم تنعكس في القوائم المالية للفترة الأولية.
- (ط) أثر التغيرات في تكوين المنشأة خلال الفترة الأولية، بما في ذلك تجميع المنشآت، واكتساب أو فقد السيطرة على المنشآت التابعة والاستثمارات طويلة الأجل، وإعادة الهيكلة، والعمليات غير المستمرة. وفي حالة تجميع المنشآت، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع المنشآت".
- (ي) للأدوات المالية، الإفصاحات عن القيمة العادلة المطلوبة بموجب الفقرات 91 - 93(ح)، و94 - 96، و98 و99 من المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" والفقرات 25، و26، و28 - 30 من المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".
- (ك) للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عُرِفَت في المعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة"، الإفصاحات في المعيار الدولي للتقرير المالي 12 "الإفصاح عن الحصاص في المنشآت الأخرى" الفقرة 9ب.
- (ل) تفصيل الإيرادات من العقود من العملاء المطلوبة وفقاً للفقرات 114-115 من المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء".

17

[حذفت] 18

الإفصاح عن الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

- 19 إذا كان التقرير المالي الأولي للمنشأة ملتزماً بهذا المعيار، فيجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ولا يجوز وصف تقرير مالي أولي بأنه ملتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي ما لم يكن ملتزماً بجميع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

الفترات التي يُتطلب أن تُعرض لها قوائم مالية أولية

- 20 يجب أن تشمل التقارير الأولية القوائم المالية الأولية (المختصرة، أو الكاملة) للفترات كما يلي:
- (أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة الأولية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.
- (ب) قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة الأولية الحالية وتراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم مقارنة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترات الأولية للمقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة. وكما هو مسموح به بموجب معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 2011)، يمكن أن يعرض التقرير الأولي لكل فترة قائمة أو قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- (ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.
- (د) قائمة التدفقات النقدية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة للمقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

- 21 للمنشأة التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية، فإن المعلومات المالية للاثني عشر شهراً حتى نهاية الفترة الأولية، والمعلومات المقارنة لفترة اثنتي عشر شهراً السابقة قد تكون مفيدة. ومن ثم، تُشجع المنشآت التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية على الأخذ في الحسبان التقرير عن مثل تلك المعلومات، بالإضافة للمعلومات المطلوبة في الفقرة السابقة.

- 22 يوضح الجزء (أ) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار الفترات المطلوب أن تعرض من قبل المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي والمنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي.

الأهمية النسبية

- 23 عند تحديد كيفية إثبات، أو قياس، أو تصنيف، أو الإفصاح عن بند ما لأغراض التقرير المالي الأولي، يجب تقدير الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية الأولية. وعند إجراء تقديرات للأهمية النسبية، يجب إدراك أن القياسات الأولية قد تعتمد - إلى حد كبير - على التقديرات أكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية.
- 24 يعرف معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، بنبدأ ما على أنه ذو أهمية نسبية إذا كان حذفه، أو سوء عرضه، سيؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 1 الإفصاح عن البنود ذات الأهمية النسبية - بشكل منفصل - بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 8 الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، والتغيرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.
- 25 في حين أن الحكم الشخصي يكون مطلوباً - دائماً - عند تقدير الأهمية النسبية، فإن هذا المعيار يؤسس قرارات الإثبات والإفصاح على بيانات للفترة الأولية بذاتها لأسباب تتعلق بقابلية الأرقام الأولية للفهم. وبالتالي، على سبيل المثال، تُثبت البنود الاستثنائية، والتغيرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية، والأخطاء ويُفصح عنها على أساس الأهمية النسبية فيما يتعلق ببيانات الفترة الأولية لتجنب الاستنتاجات المضللة التي قد تنتج عن عدم الإفصاح. إن الهدف الأساسي هو ضمان أن يشمل التقرير المالي الأولي جميع المعلومات الملائمة لفهم المركز المالي للمنشأة وأدائها خلال الفترة الأولية.

الإفصاح في القوائم المالية السنوية

- 26 خلال الفترة الأولية الختامية من السنة المالية، إذا تم - بشكل جوهري - تغير تقدير مبلغ تم التقرير عنه في فترة أولية ولكن لم يتم نشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة الأولية الختامية، فيجب أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ ذلك التغيير في التقرير في إيضاح مرفق بالقوائم المالية السنوية لتلك السنة المالية.
- 27 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 8 الإفصاح عن طبيعة (وإذا كان عملياً) مبلغ التغير في تقدير له إما أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وتتطلب الفقرة 16(د) من هذا المعيار إفصاحاً مشابهاً في التقرير المالي الأولي. وتشمل الأمثلة التغيرات في التقديرات في الفترة الأولية الختامية المتعلقة بتخفيضات المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو خسائر الهبوط التي تم التقرير عنها في فترة أولية سابقة من السنة المالية. يتفق الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة السابقة مع متطلب معيار المحاسبة الدولي 8 وقد قصد أن يكون ضيق النطاق - بحيث يتعلق فقط بالتغيير في التقدير. ولا تطالب المنشأة بأن تقوم بإدراج معلومات مالية إضافية للفترة الأولية في قوائمها المالية السنوية.

الإثبات والقياس

نفس السياسات المحاسبية كالسنوية

- 28 يجب على المنشأة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كالمطبقة في قوائمها المالية السنوية، باستثناء ما يتم إجراؤه من تغييرات في السياسات المحاسبية بعد تاريخ أحدث قوائم مالية سنوية والتي ستعكس في القوائم المالية السنوية التالية. وبالرغم من ذلك، يجب ألا يؤثر تكرار تقرير المنشأة (سنوياً، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي) على قياس نتائجها السنوية. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب إجراء القياسات لأغراض التقرير الأولي على أساس من بداية السنة حتى تاريخه.
- 29 إن مطالبة المنشأة بأن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي في قوائمها المالية السنوية قد يبدو أنه يرحي بأن قياسات الفترة الأولية يتم إجراؤها كما لو كانت كل فترة أولية قائمة بذاتها كفترة تقرير مستقلة. بالرغم من ذلك، فإن الفقرة 28، من خلال نصها على أنه يجب ألا يؤثر تكرار تقرير المنشأة على قياس نتائجها السنوية، تقر بأن الفترة الأولية تعد جزءاً من سنة مالية أكبر. وقد تنطوي القياسات من بداية السنة حتى تاريخه على تغييرات في تقديرات مبالغ تم التقرير عنها في فترات أولية سابقة من السنة المالية الحالية. ولكن مبادئ إثبات الأصول، والالتزامات، والدخل، والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها كما في القوائم المالية السنوية.

30 للتوضيح:

- (أ) مبادئ إثبات وقياس خسائر تخفيض المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو الهبوط في فترة أولية هي نفسها التي كانت ستتبعها المنشأة إذا أعدت قوائم مالية سنوية فقط. بالرغم من ذلك، إذا أثبتت وقيست تلك البنود في إحدى الفترات الأولية وتغير التقدير في فترة لاحقة من تلك السنة المالية، فإنه يتم تغيير التقدير الأصلي في الفترة الأولية اللاحقة، إما بإثبات مبلغ مستحق إضافي للخسارة، أو بعكس المبلغ المُثبت سابقاً.
- (ب) التكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف أصل في نهاية فترة أولية لا تُوجَل في قائمة المركز المالي، إما انتظراً لمعلومات مستقبلية تتعلق بما إذا انطبق عليها تعريف أصل، أو لتمهيد الأرباح خلال الفترات الأولية في السنة المالية.
- (ج) يُثبت مصروف ضريبة الدخل في كل فترة أولية على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبه الدخل السنوي المتوقع للسنة المالية الكاملة. وقد يلزم تعديل مبالغ المصروف المستحق لضريبة الدخل في إحدى الفترات الأولية في فترة لاحقة من السنة المالية، إذا تغير تقدير معدل ضريبة الدخل السنوي.
- 31 بموجب "إطار لإعداد وعرض القوائم المالية" ("الإطار")³، الإثبات "هو إجراء لإدراج بند في الميزانية أو قائمة الدخل، ينطبق عليه تعريف عنصر، ويستوفي ضوابط الإثبات". تعد تعريفات الأصول، والالتزامات، والدخل، والمصروفات أساسية للإثبات، في نهاية كل من فترات التقرير المالية السنوية والأولية.
- 32 للأصول، تنطبق نفس اختبارات المنفعة الاقتصادية المستقبلية في التواريخ الأولية وفي نهاية السنة المالية للمنشأة. التكاليف التي بحكم طبيعتها، ستكون غير مؤهلة لتصنف على أنها أصول في نهاية السنة المالية ستكون - أيضاً - غير مؤهلة لتصنف على أنها أصول في التواريخ الأولية. بالمثل، يجب أن يمثل الالتزام في نهاية فترة تقرير أولية التزاماً موجوداً في ذلك التاريخ - تماماً - مثل ما يجب أن يكون في نهاية فترة تقرير سنوية.
- 33 أحد الخصائص الأساس للدخل (الإيراد) والمصروفات هو أن ما يتعلق بها من تدفقات داخلية وتدفقات خارجة من أصول والتزامات قد حدثت مسبقاً. وإذا حدثت تلك التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، فإنه يُثبت الإيراد والمصروف المتعلق بها، وبخلاف ذلك فإنه لا يُثبت. ينص "الإطار" على أنه تُثبت المصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية متعلق بنقص في أصل، أو زيادة في التزام يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. لا يسمح "الإطار" بإثبات بنود في الميزانية لا ينطبق عليها تعريف الأصول أو الالتزامات!
- 34 عند قياس الأصول، والالتزامات، والدخل، والمصروفات، والتدفقات النقدية التي يتم التقرير عنها في قوائمها المالية، فإن المنشأة التي تقوم بالتقرير سنوياً فقط تكون قادرة على الأخذ في الحسبان المعلومات التي تصبح متاحة على مدار السنة المالية. وتكون قياساتها- بالفعل - على أساس من بداية السنة حتى تاريخه.
- 35 تستخدم المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي المعلومات المتاحة في منتصف السنة أو بعد ذلك بوقت قصير في إجراء القياسات في قوائمها المالية لفترة الستة أشهر الأولى، والمعلومات المتاحة في نهاية السنة أو بعد ذلك بوقت قصير لفترة الاثني عشر شهراً. ستعكس قياسات الاثني عشر شهراً التغييرات المحتملة في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها لفترة الستة أشهر الأولى. لا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في التقرير المالي الأولي لفترة الستة أشهر الأولى بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرات 16 (د) و 26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.
- 36 تقيس المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل متكرر - أكثر من نصف سنوي - الدخل والمصروفات على أساس من بداية السنة حتى تاريخه لكل فترة أولية مستخدمة المعلومات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية. سوف تعكس مبالغ الدخل والمصروفات التي تم التقرير عنها في الفترة الأولية الحالية أي تغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة من السنة المالية. ولا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرات 16 (د) و 26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.

³ تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية "إطار لإعداد وعرض القوائم المالية" للجنة معايير المحاسبة الدولية في 2001. وفي سبتمبر 2010 استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي".

الإيرادات المستلمة موسمياً، أو دورياً، أو من حين لآخر

37 لا يجوز توقع الإيرادات التي تستلم موسمياً، أو دورياً، أو من حين لآخر خلال السنة المالية، أو تأجيلها، في تاريخ أولي إذا كان التوقع أو التأجيل سيكون غير مناسب في نهاية السنة المالية للمنشأة.

38 تتضمن الأمثلة على ذلك إيرادات توزيعات الأرباح، ورسوم الامتياز، والمنح الحكومية. بالإضافة لذلك، تكتسب بعض المنشآت - بشكل ثابت - إيرادات أكثر في فترات أولية معينة من السنة المالية بالمقارنة بفترات أولية أخرى، على سبيل المثال، الإيرادات الموسمية من تجارة التجزئة. تُثبت مثل تلك الإيرادات عند حدوثها.

التكاليف المُحملة بشكل غير منتظم خلال السنة المالية

39 يجب توقع التكاليف التي تُحمل - بشكل غير منتظم - خلال السنة المالية للمنشأة، أو تأجيلها، لأغراض التقرير الأولي - وذلك فقط - إذا كان من المناسب - أيضاً - توقع أو تأجيل ذلك النوع من التكلفة في نهاية السنة المالية.

تطبيق مبادئ الإثبات والقياس

40 يوفر الجزء (ب) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية تطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس المحددة في الفقرات 28-39.

استخدام التقديرات

41 يجب تصميم إجراءات القياس التي سيتم اتباعها في تقرير مالي أولي بحيث تضمن أن المعلومات الناتجة يمكن الاعتماد عليها، وأنه تم الإفصاح - بشكل مناسب - عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية التي تكون ملائمة لفهم المركز المالي، أو أداء المنشأة. في حين أن القياسات في كل من التقارير المالية السنوية والأولية تكون - دائما - مستندة إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية الأولية - غالبا - يتطلب استخدام طرق التقدير بشكل أوسع بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية.

42 يقدم الجزء (ج) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية استخدام التقديرات في الفترات الأولية.

إعادة عرض الفترات الأولية المُعد عنها تقرير سابقاً

43 يجب أن ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية، بخلاف التغيير المحدد له فترة انتقالية بموجب معيار دولي جديد للتقرير المالي، من خلال ما يلي:

(أ) إعادة عرض القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة المالية الحالية والفترات الأولية المقارنة في أي من السنوات السابقة التي سيتم إعادة عرضها في القوائم المالية السنوية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8.

(ب) عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية السنة المالية لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على كل الفترات السابقة، تعديل القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة الحالية، والفترات الأولية المقارنة من السنوات المالية السابقة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة - بأثر مستقبلي - من أول تاريخ عملي.

44 أحد أهداف المبدأ السابق هو ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على فئة معينة من المعاملات على مدار كامل السنة المالية. بموجب معيار المحاسبة الدولي 8، ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية من خلال تطبيقه بأثر رجعي، مع إعادة عرض البيانات المالية للفترة السابقة حتى أواخر فترة ممكنة عملياً. بالرغم من ذلك، إذا كان من غير العملي تحديد المبلغ التراكمي للتعديل المتعلق بالسنوات المالية السابقة، حينئذ، بموجب معيار المحاسبة الدولي 8 تُطبق السياسة الجديدة - بأثر مستقبلي - من أواخر تاريخ عملي. أثر المبدأ الوارد في الفقرة 43 هو في المطالبة بأن يُطبق أي تغيير في السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية، إما بأثر رجعي، أو إذا كان ذلك غير عملي، بأثر مستقبلي، من تاريخ لا يتجاوز بداية السنة المالية.

45 إن السماح بأن تنعكس التغييرات المحاسبية اعتباراً من تاريخ أولي خلال السنة المالية، قد يسمح بتطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين على فئة معينة من المعاملات خلال سنة مالية واحدة. وسينتج عن ذلك صعوبات تخصيص، ونتائج عمليات مبهمه، وتحليل معقد لمعلومات الفترة الأولية وعدم قابلية لفهمها.

تاريخ السريان

- 46 يعد هذا المعيار سارياً على القوائم المالية للفترة التي تبدأ في 1 يناير 1999 أو بعده. ويُشجع على التطبيق الأبعد للمعيار.
- 47 عدل معيار المحاسبة الدولي 1 (المُنقح في 2007) المصطلحات المستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى ذلك، عدل الفقرات 4، و5، و8، و11، و12، و20 وحذف الفقرة 13 وأضاف الفقرات 8 و11. يجب على المنشأة أن تُطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 1 (المُنقح في 2007) على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تُطبق التعديلات على تلك الفترة الأبعد.
- 48 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المُنقح في 2008) الفقرة 16(1). يجب على المنشأة أن تُطبق ذلك التعديل على الفترات التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. وإذا كانت المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المُنقح في 2008) على فترة أبكر، فإنه يجب عليها - أيضاً - أن تُطبق التعديلات على تلك الفترة الأبعد.
- 49 عدلت "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" في مايو 2010 الفقرات 15، و27، و35، و36، وأضاف الفقرات 15-15ج، و16أ، وحذف الفقرات 16-18. يجب على المنشأة أن تطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2011 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة التعديلات على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 50 أضاف المعيار الدولي للتقرير المالي 13، المصدر في مايو 2011، الفقرة 16(ي). يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 51 عدل "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)، المصدر في يونيو 2011، الفقرات 8، و8أ، و11أ، و20. يجب على المنشأة أن تطبق هذه التعديلات عندما تطبق معيار المحاسبة الدولي 1 المعدل في يونيو 2011.
- 52 عدلت "التحسينات السنوية دورة 2009 - 2011"، المصدر في مايو 2012، الفقرة 5 على أنه تعديل تابع مشتق من تعديل معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية". يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2013 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 53 عدلت "التحسينات السنوية دورة 2009 - 2011"، المصدر في مايو 2012 الفقرة 16أ. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2013 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت منشأة ذلك التعديل على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 54 عدلت "المنشآت الاستثمارية" (التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10، والمعيار الدولي للتقرير المالي 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27) المصدر في أكتوبر 2012، الفقرة 16أ. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2014 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد لـ "المنشآت الاستثمارية". وإذا طبقت منشأة ذلك التعديل في وقت أبكر فإنه يجب عليها - أيضاً - أن تطبق جميع التعديلات المتضمنة في "المنشآت الاستثمارية" في نفس الوقت.
- 55 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" الصادر في مايو 2014 الفقرتين 15 ب و16 أ. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 15.
- 56 عدلت التحسينات السنوية في المعايير الدولية للتقرير المالي دورة 2012 - 2014 الصادرة في سبتمبر 2014 الفقرة 16. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. يجوز التطبيق قبل هذا التاريخ. إذا طبقت منشأة التعديل على فترة أسبق فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 57 عدلت مبادرة الإفصاح (التعديلات في معيار المحاسبة الدولي 1) الصادرة في ديسمبر 2014 الفقرة 5. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. يجوز تطبيق ذلك التعديل قبل هذا التاريخ.

أمثلة توضيحية

تُرفق هذه الأمثلة بمعيار المحاسبة الدولي 34، ولكنها ليست جزءاً منه

أ توضيح الفترات المطلوب أن تُعرض

توضح الأمثلة التالية تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة 20.

منشأة تنشر تقارير مالية أولية بشكل نصف سنوي

1 أ تنتهي السنة المالية للمنشأة في 31 ديسمبر (سنة تقويمية). ستعرض المنشأة القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) في تقريرها المالي الأولي نصف السنوي كما في 30 يونيو 20×1:

قائمة المركز المالي:	30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0	في
قائمة الدخل الشامل:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في
قائمة التدفقات النقدية:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في
قائمة التغييرات في حقوق الملكية:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في

منشأة تنشر تقارير مالية أولية بشكل ربع سنوي

2 أ تنتهي السنة المالية للمنشأة في 31 ديسمبر (سنة تقويمية). ستعرض المنشأة القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) في تقريرها المالي ربع السنوي كما في 30 يونيو 20×1:

قائمة المركز المالي:	30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0	في
قائمة الدخل الشامل:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في
قائمة التدفقات النقدية:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	3 شهور تنتهي في
قائمة التغييرات في حقوق الملكية:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في
قائمة التغييرات في حقوق الملكية:	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	6 شهور تنتهي في

ب أمثلة على تطبيق مبادئ الإثبات والقياس

فيما يلي أمثلة لتطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس الموضحة في الفقرات 28 - 39.

ضرائب المرتبات ومساهمات التأمين التي يدفعها صاحب العمل

ب1 إذا كانت ضرائب المرتبات أو المساهمات التي يدفعها صاحب العمل في صناديق التأمين المضمونة من الحكومة تُقدر على أساس سنوي، فإن المصروف المتعلق بصاحب العمل يُثبت في الفترات الأولية باستخدام متوسط معدل سنوي مقدر فعال لضريبة المرتبات أو لمعدل المساهمة في التأمين، بالرغم من أن جزءاً كبيراً من المدفوعات قد يتم القيام به مبكراً في السنة المالية. وأحد الأمثلة الشائعة هو ما يدفعه صاحب العمل من ضريبة مرتبات أو مساهمة التأمين التي تُفرض حتى حد أقصى معين من الأرباح لكل موظف. وللموظفين أصحاب الدخول الأعلى فإن الحد الأقصى للدخل يتم الوصول إليه قبل نهاية السنة المالية، ولا يقوم صاحب العمل بإجراء مدفوعات إضافية خلال نهاية السنة المالية.

الصيانة أو الإصلاحات الدورية الرئيسية المخططة

ب2 إن تكاليف الصيانة أو الإصلاحات الدورية الرئيسية المخططة، أو أي نفقات موسمية أخرى، التي يُتوقع أن تحدث في وقت متأخر من السنة لا يُتنبأ بها لأغراض التقرير الأولي إلا إذا تسبب حدث ما في وجود التزام قانوني أو ضمني على المنشأة. إن مجرد النية أو الضرورة لتحمل نفقة متعلقة بالمستقبل ليس كافياً لنشأة التزام.

المخصصات

ب3 يُثبت المخصص عندما لا يكون لدى المنشأة بديل واقعي إلا إجراء تحويل لمنافع اقتصادية كنتيجة لحدث ترتب عليه وجود التزام قانوني أو التزام ضمني. ويُعدل مبلغ الالتزام بالزيادة أو النقص مع إثبات الخسارة أو المكسب المقابل في الربح أو الخسارة، وذلك إذا تغير أفضل تقدير للمنشأة لمبلغ الالتزام.

ب4 يتطلب المعيار أن تطبق المنشأة نفس ضوابط إثبات وقياس المخصص في التواريخ الأولية كما ستكون في نهاية السنة المالية. إن وجود أو عدم وجود التزام بتحويل منافع ليس مرتبطاً بطول فترة التقرير. بل إنه مسألة حقيقة.

مكافآت نهاية السنة

ب5 تتنوع طبيعة مكافآت نهاية السنة على نحو واسع. ويتم اكتساب بعضها بمجرد استمرار علاقة العمل خلال فترة زمنية. وتُكتسب بعض المكافآت على أساس نتيجة الأعمال الشهرية أو ربع السنوية أو السنوية. وقد تكون تلك المكافآت - على نحو صِرْفٍ - اختيارية أو تعاقدية أو مستندة إلى سنوات من السوابق التاريخية.

ب6 تُقدر المكافآت لأغراض التقرير الأولي إذا، وإذا فقط، (أ) كانت المكافأة التزاماً قانونياً أو نتيجة ممارسة سابقة تجعل المكافأة التزاماً ضمناً لا يوجد أمام المنشأة بديل واقعي له سوى القيام بالمدفوعات. (ب) أنه يمكن إجراء تقدير للالتزام يمكن الاعتماد عليه، ويوفر معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف" إرشادات بهذا الصدد.

مدفوعات الإيجار المحتملة

ب7 يمكن أن تعد مدفوعات الإيجار المحتملة مثلاً لتعهد قانوني أو ضمني والذي يُثبت على أنه التزام. إذا نص عقد الإيجار على مدفوعات محتملة تستند إلى ما يحققه المستأجر من مستوى معين من المبيعات السنوية، فإن الالتزام يمكن أن ينشأ في الفترات الأولية من السنة المالية قبل تحقيق المستوى السنوي المطلوب من المبيعات، وذلك إذا كان المستوى المطلوب من المبيعات من المتوقع أن يتحقق ولا يكون أمام المنشأة، بناءً على ذلك، أي بديل واقعي آخر سوى القيام بمدفوعات الإيجار المستقبلية.

الأصول غير الملموسة

ب8 ستطبق المنشأة تعريف، وضوابط إثبات، الأصل غير الملموس بالطريقة نفسها في الفترة الأولية كما في الفترة السنوية. تُثبت التكاليف التي تتحملها المنشأة قبل استيفاء ضوابط إثبات الأصل غير الملموس على أنها مصروف. وتُثبت التكاليف التي تتحملها المنشأة بعد نقطة محددة في الوقت المناسب الذي استوفيت فيه ضوابط الإثبات على أنها جزء من تكلفة الأصل غير الملموس. يعد أمراً غير مبرراً تأجيل التكاليف على أنها أصول في قائمة المركز المالي الأولية على أمل أنه سيتم الوفاء بضوابط الإثبات لاحقاً في السنة المالية.

معاشات التقاعد

ب9 تُحسب تكاليف معاشات التقاعد للفترة الأولية على أساس من بداية السنة حتى تاريخه باستخدام معدل تكلفة المعاشات المحددة إكتواريًا في نهاية السنة المالية السابقة، بعد تعديله بتقلبات السوق الكبيرة منذ ذلك الوقت وبالأحداث المهمة لمرة واحدة، مثل تعديلات الخطة، والتقليصات، والتسويات.

الإجازات، والعطلات، وحالات الغياب قصيرة الأجل الأخرى المدفوعة

ب10 حالات الغياب المدفوعة المجمع هي تلك الحالات التي ترحل ويمكن استخدامها في فترات مستقبلية، وذلك إذا كان استحقاق الفترة الحالية غير مستخدم بالكامل. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف" أن تقيس المنشأة التكلفة المتوقعة لحالات الغياب المدفوعة المجمع والالتزام عنها وذلك بالمبلغ الذي تتوقع المنشأة أن تدفعه كنتيجة للاستحقاق غير المستخدم الذي تجمع في نهاية فترة التقرير. وينطبق نفس المبدأ - أيضاً - في نهاية فترات التقرير المالي الأولية. وبصورة عكسية، لا تُثبت المنشأة أي مصروف أو التزام بالنسبة لحالات الغياب المدفوعة غير المجمع في نهاية فترة التقرير الأولية، مثل ما أنها لا تثبت أي شيء في نهاية فترة التقرير السنوية.

تكاليف أخرى مخططة ولكن تحدث بشكل غير منتظم

ب11 قد تشمل موازنة المنشأة بعض التكاليف المتوقعة أن يتم تحملها - بشكل غير منتظم - خلال السنة المالية، مثل المساهمات الخيرية وتكاليف تدريب الموظفين. عادة ما تكون هذه التكاليف اختيارية رغم أنها مخططة وتميل إلى أن تتكرر من سنة إلى أخرى. إن إثبات التزام في نهاية فترة التقرير المالي الأولي لمثل هذه التكاليف التي لم تتحملها المنشأة بعد لا يتفق - بصفة عامة - مع تعريف الالتزام.

قياس مصروف ضريبة الدخل الأولية

ب12 يُحدد استحقاق مصروف ضريبة الدخل الأولية باستخدام معدل الضريبة الذي سيكون قابلاً للتطبيق على مجموع الأرباح السنوية المتوقعة، وذلك هو، المتوسط المقدر للمعدل السنوي الفعال لضريبة الدخل الذي يُطبق على الدخل قبل الضريبة للفترة الأولية.

ب13 يتفق هذا مع الفكرة الأساسية المحددة في الفقرة رقم 28 أنه يجب أن تطبق نفس مبادئ الإثبات المحاسبي والقياس في التقرير المالي الأولي كما هي مطبقة في القوائم المالية السنوية. ويتم تقدير ضرائب الدخل على أساس سنوي. ويتم حساب مصروف ضريبة الدخل للفترة الأولية بتطبيق معدل الضريبة الذي سينطبق على مجموع الأرباح السنوية المتوقعة على الدخل قبل الضريبة للفترة الأولية، وهو المتوسط المقدر للمعدل السنوي الفعال للضريبة. وقد يعكس ذلك المتوسط المقدر للمعدل السنوي مزيحاً من هيكل متصاعد لمعدل الضريبة المتوقع أن يُطبق على أرباح السنة الكاملة، بما في ذلك التغييرات التي تم فرضها أو التي تعد في حكم المفروضة في معدلات ضريبة الدخل والمخطط أن تطبق لاحقاً في السنة المالية. ويوفر معيار المحاسبة الدولي 12 "ضريبة الدخل" إرشادات للتغييرات التي تُعد في حكم المفروضة في معدلات الضريبة. ويمكن أن يعاد تقدير المتوسط المقدر للمعدل السنوي لضريبة الدخل على أساس من بداية السنة حتى تاريخه، بما يتفق مع الفقرة رقم 28 من المعيار. وتتطلب الفقرة 16 الإفصاح عن أي تغيير كبير في التقدير.

ب14 إلى الحد الذي يكون فيه ذلك عملياً، يُحدد متوسط مقدر لمعدل سنوي فعال لضريبة الدخل منفصل لكل سلطة قانونية ضريبية، وينطبق - بشكل منفرد - على الدخل قبل الضريبة للفترة الأولية لكل سلطة قانونية. وبالمثل، إذا طُبقت معدلات ضريبة دخل مختلفة على أصناف مختلفة من الدخل (مثل المكاسب الرأسمالية أو الدخل المكتسب في صناعات معينة)، فإلى المدى الذي يكون فيه ذلك عملياً، يجب تطبيق معدل منفصل لكل صنف يعينه من الدخل قبل الضريبة للفترة الأولية. ورغم أن هذه الدرجة من الدقة تكون مرغوبة، فإنه قد لا يكون تحقيقها عملياً في جميع الحالات، ويُستخدم متوسط مرجح للمعدلات عبر السلطات القانونية أو عبر أصناف الدخل، إذا كان تقريباً معقولاً لأثر استخدام معدلات أكثر تحديداً.

ب15 لتوضيح تطبيق المبدأ السابق، منشأة تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي تتوقع أن تحقق ربحاً قدره 10000 قبل الضريبة لكل ربع، وتعمل في ظل سلطة قانونية مع معدل ضريبة قدره 20% على الـ 20000 الأولى من الأرباح السنوية و30% على كل الأرباح التي تزيد عن ذلك. وقد تماثلت الأرباح الفعلية مع التوقعات، ويظهر الجدول التالي مبلغ مصروف ضريبة الدخل الذي سيتم التقرير عنه في كل ربع سنة:

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوي
2500	2500	2500	10000	10000
مصروف الضريبة 2500				

مبلغ الضريبة المتوقع دفعه لكامل السنة على 40000 ريال دخل قبل الضريبة هو 10000 ريال.

ب16 ومثال آخر، منشأة تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي تحقق ربحاً قدره 15000 قبل الضريبة خلال الربع الأول ولكنها تتوقع أن تتحمل خسارة قدرها 5000 خلال كل ربع من الثلاثة أرباح المتبقية من السنة (وبالتالي يكون لديها دخل قدره صفر للسنة). وتعمل في سلطة قانونية من المتوقع أن يبلغ المتوسط المقدر لمعدل ضريبة الدخل السنوي فيها 20%. يظهر الجدول التالي مبلغ مصروف ضريبة الدخل الذي يتم التقرير عنه في كل ربع سنة:

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوي
3000	(1000)	(1000)	(1000)	0
مصروف الضريبة 3000				

الاختلاف بين سنة التقرير المالي والسنة الضريبية

ب17 إذا اختلفت سنة التقرير المالي عن السنة الضريبية، يُقاس مصروف ضريبة الدخل للفترة الأولية لسنة التقرير المالي تلك باستخدام متوسط مقدر منفصل لمعدلات الضريبة الفعالة لكل من سنوات ضريبة الدخل وتطبيقه على الجزء من الدخل قبل الضريبة المكتسب خلال سنوات ضريبة الدخل تلك.

ب18 للتوضيح، تنتهي سنة التقرير المالي لإحدى المنشآت في 30 يونيو وتقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي. وتنتهي سنتها الضريبية في 31 ديسمبر. تحقق المنشأة ربحاً قبل الضريبة قدره 10000 في كل ربع سنة للسنة المالية التي تبدأ من أول يوليو من السنة 1، وتنتهي في 30 يونيو من السنة 2. المتوسط المقدر لمعدل ضريبة الدخل السنوي هو 30% في السنة 1، و40% في السنة 2.

الربع المنتهي في 30 سبتمبر السنة 1	الربع المنتهي في 31 ديسمبر السنة 1	الربع المنتهي في 31 مارس السنة 2	الربع المنتهي في 30 يونيو السنة 2	السنة المنتهية في 30 يونيو السنة 2
3000	4000	4000	14000	14000
مصروف الضريبة 3000				

الحوافز الضريبية

ب19 تمنح بعض السلطات الضريبية المكلفين حوافز مقابل الضريبة واجبة السداد تستند إلى مبالغ النفقات الرأسمالية، والصادرات، ونفقات البحث والتطوير، أو إلى أسس أخرى. وتتبع المنافع الضريبية المتوقعة من هذه النوعية للسنة الكاملة، بشكل عام، في حساب معدل الضريبة السنوي الفعال المقدر، نظراً لأن هذه الحوافز تمنح وتحسب على أساس سنوي بموجب معظم القوانين واللوائح الضريبية. ومن ناحية أخرى، فإن المنافع الضريبية التي تتعلق بحدث يقع مرة واحدة تُثبت عند حساب مصروف ضريبة الدخل في تلك الفترة الأولية، وبفس الطريقة فإن معدلات الضريبة الخاصة التي تنطبق على أصناف معينة من الدخل لا تُدمج في معدل ضريبة سنوي فعال واحد. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في بعض السلطات القانونية بينما يتم التقرير عن المنافع أو الحوافز الضريبية، بما في ذلك تلك الحوافز المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومستويات التصدير، في إقرارات الضريبة، فإنها تشبه بشكل كبير منحة حكومية ويتم إثباتها في الفترة الأولية التي تنشأ فيها.

ترحيل الخسارة الضريبية والحوافز الضريبية للخلف وللأمام

ب20 تتعكس منافع ترحيل خسارة ضريبة للخلف في الفترة الأولية التي تحدث فيها الخسارة الضريبية ذات العلاقة. وينص معيار المحاسبة الدولي 12 على أنه ' يجب إثبات المنافع المتعلقة بخسارة ضريبة، والتي يمكن ترجيلها للخلف لاسترداد ضريبة حالية لفترة سابقة، على أنها أصل'. ويتم - أيضاً - إثبات التخفيض المقابل في مصروف الضريبة أو الزيادة المقابلة في الدخل الضريبي.

ب21 ينص معيار المحاسبة الدولي 12 على أنه ' يجب إثبات أصل ضريبي مؤجل لترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والحوافز الضريبية غير المستخدمة للأمام إلى المدى الذي يكون فيه من المحتمل أن يتحقق ربح مستقبلي خاضع للضريبة يتم في مقابلة الاستفادة من الخسائر الضريبية غير المستخدمة والحوافز الضريبية غير المستخدمة'. ويوفر معيار المحاسبة الدولي 12 ضوابط لتقدير احتمال الربح الضريبي الذي يتم في مقابلة الاستفادة من الخسائر والحوافز الضريبية غير المستخدمة. وتطبق هذه الضوابط في نهاية كل فترة أولية، وإذا استوفيت، فإن أثر ترحيل الخسائر الضريبية للأمام سينعكس عند حساب المتوسط المقدر لمعدل ضريبة الدخل السنوي الفعال.

ب22 للتوضيح، لدى منشأة تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي في بداية السنة المالية الحالية خسارة تشغيلية مرحلة للأمام لأغراض ضريبة الدخل قدرها 10000، ولم يُثبت أصل ضريبي مؤجل لها. حققت المنشأة ربحاً قدره 10000 في الربع الأول من السنة الحالية، وتتوقع أن تحقق ربحاً قدره 10000 في كل ربع من الثلاثة أرباع المتبقية. باستبعاد الخسارة المرحلة للأمام، يتوقع أن يكون المتوسط المقدر لمعدل ضريبة الدخل السنوي 40%. فإن مصروف الضريبة يكون كما يلي:

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوي
3000	3000	3000	3000	12000

تغييرات سعر الشراء التعاقدية أو المتوقعة

ب23 يتم التنبؤ بتخفيضات أو خصومات الحجم والتغييرات التعاقدية الأخرى في أسعار المواد الخام، أو العمل، أو السلع والخدمات الأخرى المشتراة، في الفترات الأولية، من قبل كل من الدافع والمحصل، إذا كان من المحتمل أن تكون قد اكتسبت أو أنها ستحدث. وبالتالي يتم التنبؤ بتخفيضات وخصومات الحجم التعاقدية ولكن لا يتم التنبؤ بالتخفيضات والخصومات الاختيارية نظراً لأن الأصل أو الالتزام الناتج عنها لن يفي بالشروط الواردة في "إطار المفاهيم" بأن الأصل يجب أن يكون مورداً يخضع لسيطرة المنشأة كنتيجة لحدث سابق، وأن الالتزام يجب أن يكون تعهداً حالياً من المتوقع أن ينتج عن تسويته تدفق خارج للموارد.

الاستهلاك والإطفاء

ب24 يستند الاستهلاك والإطفاء لأي فترة أولية إلى الأصول المملوكة - فقط - خلال تلك الفترة الأولية. ولا يأخذ في الحسبان الأصول المخطط لامتلاكها أو استبعادها لاحقاً في السنة المالية.

المخزون

ب25 يُقاس المخزون لأجل التقرير المالي الأولي بالمبادئ نفسها كما في نهاية السنة المالية. ويضع معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" معايير لإثبات وقياس المخزون. ويثير المخزون مشاكل معينة في نهاية أي فترة تقرير مالي نظراً للحاجة لتحديد كميات المخزون، وتكاليفه، وصافي قيمته القابلة للتحقق. مع ذلك تنطبق مبادئ القياس نفسها على المخزون الأولي. ولتوفير التكلفة والوقت، تستخدم المنشآت - غالباً - التقديرات لقياس المخزون في التواريخ الأولية بقدر أكبر من استخدامها في نهاية فترات التقرير السنوية. فيما يلي أمثلة لكيفية تطبيق اختبار صافي القيمة القابلة للتحقق في تاريخ أولي وكيفية معالجة انحرافات التصنيع في التواريخ الأولية.

صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق

ب26 يُحدد صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق بالرجوع إلى أسعار البيع والتكاليف المتعلقة بالاستكمال والاستبعاد في التواريخ الأولية. وستقوم المنشأة بعكس التخفيض في القيمة القابلة للتحقق في فترة لاحقة - فقط - عندما سيكون من المناسب القيام بذلك في نهاية السنة المالية.

ب27 [حذفت]

انحرافات تكاليف التصنيع للفترة الأولية

ب28 تُثبت انحرافات السعر، والكفاءة، والإنفاق، والحجم لمنشأة صناعية في الدخل في تواريخ التقرير الأولية بالقدر نفسه الذي تثبت به تلك الانحرافات في الدخل في نهاية السنة المالية. ليس من المناسب تأجيل الانحرافات التي يتوقع استيعابها بنهاية السنة نظراً لأنه قد ينتج عن ذلك التقرير عن المخزون في التاريخ الأولي بأقل أو بأكثر من نصيبه من تكلفة التصنيع الفعلية.

مكاسب وخسائر ترجمة العملة الأجنبية

ب29 تقاس مكاسب وخسائر ترجمة العملة الأجنبية لإعداد التقارير المالية الأولية بالمبادئ نفسها كما في نهاية السنة المالية.

ب30 يحدد معيار المحاسبة الدولي 21 "أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" كيفية ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة العرض، بما في ذلك إرشادات لاستخدام متوسط أسعار صرف العملة الأجنبية، أو أسعار إقفالها، وإرشادات لإثبات التعديلات الناتجة ضمن الربح أو الخسارة، أو ضمن الدخل الشامل الآخر. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 21، يستخدم متوسط الأسعار الفعلي وأسعار الإقفال الفعلية للفترة الأولية. ولا تنتبأ المنشآت ببعض التغييرات المستقبلية في أسعار صرف العملة الأجنبية في الجزء المتبقي من السنة المالية الحالية عند ترجمة العمليات الأجنبية في تاريخ أولي.

ب31 إذا كان معيار المحاسبة الدولي 21 يتطلب إثبات تعديلات الترجمة على أنها دخل أو مصروف في الفترة التي تنشأ فيها، فإن ذلك المبدأ ينطبق خلال كل فترة أولية. ولا تُوجَل المنشآت بعض تعديلات ترجمة العملة الأجنبية في تاريخ أولي إذا كان يُتوقع أن تُعكس التعديلات قبل نهاية السنة المالية.

التقرير المالي الأولي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح

ب32 تُعد التقارير المالية الأولية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح بالمبادئ نفسها كما في نهاية السنة المالية.

ب33 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 29 " التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح" أن تعرض القوائم المالية للمنشأة التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير، مع إدراج المكسب أو الخسارة على صافي المركز النقدي في صافي الدخل. ويُعاد عرض البيانات المالية المقارنة التي تم التقرير عنها للفترة السابقة - أيضاً - بوحدة القياس الجارية.

ب34 تتبع المنشآت تلك المبادئ نفسها في التواريخ الأولية، وبذلك تعرض جميع البيانات الأولية بوحدة القياس كما هي في نهاية الفترة الأولية، مع إدراج المكسب أو الخسارة الناتجة على صافي المركز النقدي في صافي دخل الفترة الأولية. ولا تقوم المنشآت بجعل إثبات المكسب أو الخسارة سنوياً. ولا تستخدم المنشآت معدل تضخم سنوي مقدر في إعداد تقرير مالي أولي في اقتصاد ذي تضخم جامح.

الهبوط في قيمة الأصول

ب35 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول" إثبات خسارة الهبوط إذا انخفض المبلغ القابل للاسترداد إلى أقل من المبلغ الدفترى.

ب36 يتطلب هذا المعيار أن تطبق المنشأة ضوابط اختبار، وإثبات، وإلغاء الهبوط في أي تاريخ أولي نفسها كما ستكون في نهاية سنتها المالية. ولكن لا يعني ذلك أنه يجب على المنشأة بالضرورة أن تجري حساباً تفصيلياً للهبوط في نهاية كل فترة أولية. وإنما ستراجع المنشأة مؤشرات الهبوط الكبير منذ نهاية أحدث سنة مالية وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا الحساب.

ج أمثلة على استخدام التقديرات

توضح الأمثلة التالية تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة 41.

ج1 **المخزون:** قد لا تُطلب إجراءات الجرد الكامل وإجراءات التقويم للمخزون في التواريخ الأولية، رغم أنها قد تتم في نهاية السنة المالية. وقد يكون كافياً إجراء تقديرات في التواريخ الأولية تستند إلى هوامش المبيعات.

ج2 **تصنيفات الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:** قد تجري المنشآت فحصاً - أكثر دقة - لتصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة أو غير متداولة، في تواريخ التقرير السنوي عن ما تجريه في التواريخ الأولية.

ج3 **المخصصات:** قد يكون تحديد المبلغ المناسب للمخصص (مثل مخصص الضمانات، والتكاليف البيئية وتكاليف إعادة تهيئة الموقع) معقداً وغالباً ما يكون مكلفاً ومستهلكاً للوقت. أحياناً تُشرك المنشآت خبراء من الخارج للمساعدة في الحسابات السنوية. يقتضي إجراء تقديرات مشابهة في التواريخ الأولية - غالباً - تحديث المخصص السنوي السابق بدلاً من إشراك خبراء من الخارج لعمل حساب جديد.

ج4 **المعاشات:** يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف" من المنشأة أن تحدد القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأصول الخطة في نهاية كل فترة تقرير، كما يشجع المنشأة على أن تُشرك إكتوارياً مؤهلاً مهنيًا في قياس الالتزامات. ولأغراض التقرير الأولي، فإنه يتم الوصول إلى القياس الذي يمكن الاعتماد عليه - غالباً - من خلال استقراء آخر تقويم إكتواري.

ج5 **ضرائب الدخل:** قد تحسب المنشآت مصروف ضريبة الدخل والتزام ضريبة الدخل المؤجلة في تواريخ سنوية بتطبيق معدل الضريبة لكل سلطة قانونية بعينها على قياسات الدخل لكل سلطة قانونية. وتقر الفقرة ب14 بأنه بينما أن تلك الدرجة من الدقة مرغوبة - أيضاً - في تواريخ التقرير الأولي، فإنها قد لا تكون قابلة للتحقيق في جميع الحالات، ويستخدم متوسط مرجح للمعدلات عبر السلطات القانونية أو عبر أصناف الدخل إذا كان ذلك يعد تقريباً معقولاً لآثار استخدام معدلات أكثر تحديداً.

ج6 **البنود المحتملة:** قد ينطوي قياس البنود المحتملة على آراء خبراء قانونيين أو غيرهم من المستشارين. وأحياناً يتم الحصول على تقارير رسمية من خبراء مستقلين فيما يتعلق بالبنود المحتملة. قد تكون مثل هذه الآراء عن الدعاوي القضائية، والمطالبات، والتقديرات، والبنود المحتملة وحالات عدم التأكد الأخرى مطلوبة أو قد - أيضاً - لا تكون مطلوبة في التواريخ الأولية.

ج7 **إعادة التقويم ومحاسبة القيمة العادلة:** يسمح معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات" للمنشأة بأن تختار، على أنه سياستها المحاسبية، نموذج إعادة التقويم حيث يُعاد تقويم بنود العقارات والآلات والمعدات إلى القيمة العادلة. وبالمثل يتطلب معيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية" من المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. ولتلك القياسات، قد تعتمد المنشأة على مثنين مؤهلين مهنيًا في تواريخ التقرير السنوية وليس في تواريخ التقرير الأولية.

ج8 **المطابقات داخل الشركة:** بعض الأرصدة داخل الشركة والتي يتم مطابقتها - على مستوى مفصل - عند إعداد القوائم المالية الموحدة في نهاية السنة المالية قد يتم مطابقتها - على مستوى أقل تفصيلاً - عند إعداد القوائم المالية الموحدة في تاريخ أولي.

ج9 **الصناعات المتخصصة:** نظراً للتعقيد، والتكلفة، والوقت، فإن قياسات الفترة الأولية في الصناعات المتخصصة قد تكون أقل دقة عنها في نهاية السنة المالية. مثال ذلك حساب احتياطات التأمين من قبل شركات التأمين.